صناعة

صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع الصناعة

للتواصل
h.alkhateeb@alanba.com.kw
Industry@alanba.com.kw
إعداد: هديل الخطيب

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الخليج لصناعة الورق في مقابلة مع «الأنباء»

طارق المعوشرجي: نعاني من مصانع «السراديب».. غير المرخصة

في حوار لـ«الأنباء» مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الخليج طارق المعوشرجي، يقول إن ارتفاع أسعار البنزين له آثار مباشرة وغير مباشرة على زيادة الأعباء المالية لقطاع الصناعة، حيث إن ارتفاع الأسعار سيؤثر على أصحاب شركات النقل البري من خلال رفعهم لأسعار النقل إلى 70٪ تقريبا. ويشير المعوشرجي إلى أن أهم المعوقات التي تواجههم وجود ماكينات خاصة للتعليب داخل الكويت يتم استيرادها دون ترخيص رسمي لمصانع صغيرة، حيث يتم تشغيلها في سراديب عمارات ومحلات ضمن أسواق دون رقابة.. وفيما يلي التفاصيل:

طارق المعوشرجي

حدثنا عن تاريخ تأسيس شركة الخليج لصناعة الورق؟

● شركة الخليج لصناعة الورق تعد أول شركة تصنيع للورق في الخليج، حيث تأسست عام 1979 برأس مال يبلغ 3 ملايين دينار وتمت زيادة رأس المال إلى 3,5 ملايين دينار فيما بعد. وبدأ الإنتاج الفعلي للشركة عام 1982 بطاقة إنتاجية تبلغ 20 ألف طن، ثم ارتفعت الطاقة الإنتاجية عام 1991 إلى 25 ألف طن. كما تم تطوير خطوط الإنتاج منذ عام 1997 مع إضافة منتج جديد هو ورق الكرتون الأبيض، وتمت إعادة تطوير الخطوط مجددا في عامي 2002 و2007 لتصل طاقة الشركة الإنتاجية إلى 71,5 ألف طن.

فرض ضريبة 10٪ على دخل الشركات يقف عائقاً أمام التنمية الصناعية

نواجه مشاكل ارتفاع تكلفة المواد الأولية ورسوم الفحص

ما الخطط الحالية والمستقبلية للشركة؟

● تم الانتهاء من تركيب نظام التحكم بالجودة، وقد أدى هذا النظام إلى نتائج متميزة في التحكم وبصورة خاصة في درجة التغير للوزن الأساسي والرطوبة في الآلة بالإضافة إلى درجة الرطوبة بالاتجاه المتقاطع، وتتطلع الشركة عبر تطوير الإنتاج إلى فتح أسواق جديدة.

اضافة إلى ذلك، تم تطوير قسم Water Treatment وهو القسم الخاص بمعالجة المياه وفرز الألياف العالقة منها ومن ثم إعادة استخدامها في التصنيع. كما تم تطوير خط إنتاج ورق المحارم، وذلك لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 15 ألف طن سنويا بدلا من 12,5 ألف طن سنويا، وأصبحت عملية الإنتاج تتم بشكل آلي عن طريق الكمبيوتر بنسبة 75٪.

هل تصدرون إلى الخارج؟

● نوزع منتجاتنا من الورق في دول مجلس التعاون والشرق الأوسط وتونس والمغرب وباكستان وسيريلانكا والهند ولبنان والأردن، وكذلك جنوب افريقيا وشمال وشرق أوروبا. وتبلغ المبيعات التصديرية 5,1 ملايين دينار لعام 2015، اما فيما يخص مبيعات شركة الخليج لصناعة الورق بدبي فتبلغ 8,8 ملايين دينار، وبذلك يصبح اجمالي مبيعات الشركة هو 21,5 مليون دينار.

هل هناك معوقات تواجهكم بهذا المجال؟

● نواجه مشكلة وجود ماكينات خاصة للتعليب داخل الكويت يتم استيرادها دون ترخيص رسمي لمصانع صغيرة، حيث يتم تشغيلها في سراديب بنايات ومحلات ضمن أسواق دون رقابة. كما يتم بيع علب المحارم الورقية 200 ورقة على انها 160 ورقة، وال 150 ورقة على انها 120 ورقة بأسعار اقل بنسبة 20 – 30٪.

وبالاضافة إلى ذلك، يتم اغراق السوق بكميات كبيرة من الرولات المستوردة من الأسواق الأوروبية والخليجية بأسعار تنافسية جدا، والتي من شأنها ان تؤثر بشكل سلبي على المنتج المحلي. وذلك لدعم الدول الأوروبية والخليجية للتصدير والمنافسة.

وهناك ايضا مشكلة تكمن في نقل البضائع المرسلة ترانزيت إلى دول الخليج (الامارات–قطر–البحرين)، حيث يتم دفع رسوم 430 ريالا سعوديا داخل السعودية بالإضافة إلى رسوم بيان منفذ الخفجة. ونواجه ايضا مشكلة ارتفاع تكلفة المواد الأولية فيما يخص لب الورق لأنه يتم استيراده من الخارج، كما ان الرسوم الخاصة في فحص المواد الكيماوية قد زادت من الاعباء المالية.

كيف ترى تأثير فرض ضريبة شركات بواقع 10٪ على الشركات بشكل عام؟

● ان المسودة الاولى لقانون ضريبة أرباح الاعمال التي أعدتها وزارة المالية والتي تنص على فرض ضريبة بنسبة 10٪ على دخل الشركات قد يقف عائقا امام التنمية الصناعية التي تحاول الدولة تطبيقها في الوقت الحالي وخصوصا بعد انخفاض أسعار البترول عالميا بنسبة 60٪ مما أثر على السوق عموما وخاصة صناعة الورق حيث انخفضت الأسعار في صناعة بيع المنتج النهائي لورق الكرتون بنسبة 30 – 40٪ وكذلك رولات المحارم مما كان له أثر في انخفاض أرباح الشركة إلى حوالي 50٪ عن الأعوام السابقة.

هل تأثرتم برفع الدعم عن أسعار البنزين في الكويت؟

● ارتفاع الأسعار له اثار مباشرة وغير مباشرة على زيادة الاعباء المالية لقطاع الصناعة، حيث ان ارتفاع الأسعار سيؤثر على أصحاب شركات النقل البري، من خلال رفعهم أسعار النقل إلى 70٪ تقريبا. وسوف يتسبب هذا القرار في رفع التكاليف على الشركات من حيث نقل بضائعها لأن معظم سياراتها تعتمد على الديزل وبالتالي ستزيد من اعباء المصاريف، حيث تمت زيادة أسعار نقل المبيعات الداخلي في مناطق داخل الكويت بنسبة 59٪ والمنطقة الحرة بنسبة 60٪ اضافة إلى ارتفاع تكلفة نقل المخلفات الصلبة من وحدة المعالجة من 15 إلى 20 دينارا بنسبة 33٪ تقريبا وزيادة سعر درب نقل مخلفات المجاري من 15 إلى 25 دينارا أي بنسبة 66٪ وتكلفة نقل عمال المصنع والموظفين بنسبة 40٪.

كيف ترى الحل للارتقاء بالقطاع الصناعي، برأيك؟

● يجب ان تدعم الدولة المصانع الوطنية، عن طريق توفير جميع متطلبات الصناعة من ديزل وكهرباء وماء بأسعار تنافسية، بالاضافة إلى توفير القسائم الصناعية وذلك للتغلب على ارتفاع الأسعار والمتاجرة بهذه القسائم اضافة إلى القضاء على البيروقراطية والدورة المستندية التي تعرقل الكثير من انجاز الأعمال.

كيف يمكن للدولة تنويع مصادر دخلها مع انخفاض النفط؟

● يجب ان تتعامل الدولة مع الهبوط الحاد الذي طرأ على أسعار النفط عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية وبخاصة في بعض القطاعات من دون قيود وزيادة نسب الصادرات غير النفطية والتوسع في تنمية القاعدة الاقتصادية للبلاد.

تحقيق

توقعات بارتفاع الطلب إلى 20 ألف طن سنوياً تزامناً مع طرح 80 ألف وحدة سكنية

20٪ نمواً سنوياً بسوق الألمنيوم الكويتي.. بدعم النشاط العقاري

يشهد سوق الالمنيوم في الكويت تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية، حيث ارتفع حجم مبيعات الشركات العاملة في قطاع الالمنيوم بنسبة 20٪ بنهاية 2016، وذلك بفعل عدة عوامل أهمها ارتفاع حركة النشاط العقاري وزيادة الطلب على الالمنيوم وسرعة تحويل الدفعات المالية المستحقة للتوريدات من الالمنيوم.

تحسن ملموس

ويقول مسؤول المشتريات في شركة الروابط الكويتية البريطانية للالمنيوم خضر حسين ان السوق شهد تحسنا ملموسا من حيث ارتفاع عدد القسائم الخاصة وسرعة تحويل الدفعات المالية المستحقة على المشاريع، لافتا الى أن العملاء مهتمون بدفع المستحقات المالية كاملة عندما يتم توريد الالمنيوم للمشاريع، وذلك على عكس السابق، حيث كان هناك تأخير كبير وأحيانا لا يسدد أغلب العملاء إلا ربع قيمة التوريدات، ما يعطل أعمال الشركات العاملة في الالمنيوم ويعوق استمرار تنفيذها مشروعات اخرى.

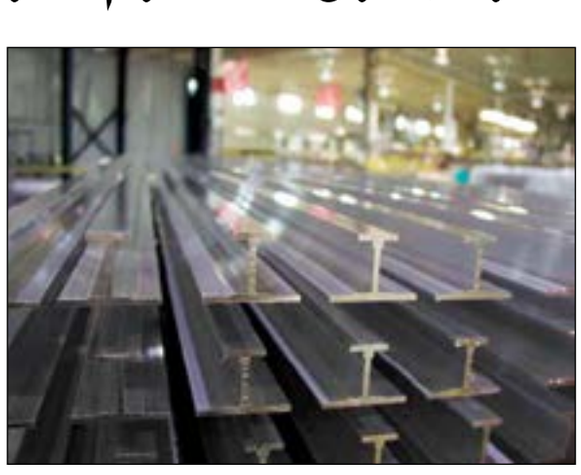

حسين: انتعاش السوق لدفع الأموال المستحقة على المشاريع

عبدالرحيم: استمرار المشاريع التنموية سيدعم السوق في العامين المقبلين

ويضيف حسين: «لاحظنا في فبراير 2016 تراجعا حادا في سوق الالمنيوم، حيث تم إغلاق 4 مصانع المنيوم بسبب قلة الأعمال بالسوق وعدم دفع الكثير من العملاء الدفعات المالية المستحقة، اضافة الى تسريح عدد لا يقل عن 50 عاملا في معارض بيع شركات الالمنيوم».

وأشار الى أن التحرك السريع في مشاريع خطة التنمية ساهم بشكل كبير في انتعاش سوق الالمنيوم مشيرا الى ان الشركة تعمل حاليا على تنفيذ مشروع مبنى الشركة الكويتية لنفط الخليج اضافة الى تنفيذ عدد من الابراج الخاصة والقلل.

ويشار الى أن إجمالي المشروعات التنموية في خطة (2017/2018) يبلغ 165 مشروعا بتكلفة 4,7 مليارات دينار، كما يبلغ عدد المشاريع المستمرة من الخطط السابقة 121 مشروعا بتكلفة 4,3 مليارات دينار موزعة على 60 مشروعا إنشائيا بتكلفة 4,2 مليارات دينار، و54 مشروعا تطويريا بتكلفة 88 مليون دينار، و6 مشاريع تنفذ وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويتوقع حسين أن يستمر سوق الالمنيوم في التحسن والتطور مع تطور الحركة العمرانية في البلاد، فمن الممكن أن تستعين الشركات الأجنبية الكبرى بنظيرتها المحلية والتي بدورها ستتعاون مع الشركات المتوسطة والصغيرة لتنفيذ المشاريع، في الوقت المحدد ما سيؤدي الى تحريك السوق بأكمله.

زيادة الطلب

من ناحية أخرى، يقول المدير المالي في شركة المسباح للالمنيوم أمير عبدالرحيم ان سوق الالمنيوم يشهد زيادة مطردة سواء في حجم الانتاج أو المبيعات لا تقل نسبتها عن 20٪، وذلك بسبب انتعاش السوق العقاري، ما أدى الى ارتفاع حجم الطلب على الالمنيوم المصنع محليا.

ويتوقع عبدالرحيم أن تستمر هذه الطفرة خلال العامين القادمين خصوصا مع طرح 80 ألف وحدة سكنية للتنفيذ، حيث سيتطلب ذلك رفع إنتاجية المصانع لتلبية حجم الطلب على الالمنيوم، متوقعا أن يصل إلى 20 ألف طن خلال العامين القادمين.

تحسن خليجي

ومن الملاحظ أن قطاع الالمنيوم يشهد طفرة على مستوى دول مجلس التعاون، ووفقا لتقارير رسمية، بلغ إنتاج مصاهر الألمنيوم الخمس الرئيسية في دول الخليج مجتمعة 5,2 ملايين طن من الألمنيوم الأولي خلال 2016. وهذه الشركات الخمس، هي: شركة صحار ألمنيوم بسلطنة عمان، وشركة الإمارات العالمية للألمنيوم بالإمارات، وشركة ألمنيوم البحرين بالبحرين، وشركة التعدين العربية السعودية بالسعودية، وشركة ألمنيوم قطر بقطر.

أسرار الصناعة

توزيع أراضي «الشدادية الصناعية».. خلال 3 أشهر

علمت «الأنباء» أن الهيئة العامة للصناعة ستبدأ بتوزيع أراضي الشدادية الصناعية والبالغ عددها 1036 قسيمة صناعية خلال 3 أشهر فقط. وأشارت المصادر الى أن الهيئة تسعى الى إيجاد حلول سريعة لحل أزمة الأراضي الصناعية، للمساهمة في رفع الإنتاج الصناعي في البلاد بنسبة لا تقل عن 8٪ سنويا. وبينت المصادر أن لجنة التخصيص في هيئة الصناعة وضعت عدة معايير لحصول المستثمر على أرض صناعية في الشدادية أهمها تحقيق المشروع قيمة مضافة للاقتصاد الوطني واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المستخدمة في التصنيع، بالإضافة الى حجز 15٪ من قيمة رأس مال المشروع للتأكد من جدية المستثمر الصناعي وتوافق المشروع مع المعايير البيئية.

كما وضعت الهيئة معايير أخرى مثل إحلال الواردات وقدرة المشروع على التصدير الى الخارج اضافة الى عدم توافر النشاط الصناعي المطلوب اقامته في السوق المحلي لتجنب خسارة المصنع في المستقبل، اذا ارتفع المعروض من السلعة المنتجة.

«هيئة الصناعة» تشن حملة سحب الأراضي غير المستغلة

سعيا لإيجاد حلول جذرية لأزمة الاراضي الصناعية في الكويت وخصوصا في المناطق الصناعية القائمة، تشن الهيئة العامة للصناعة حملة لسحب الاراضي الصناعية غير المستغلة لسنوات طويلة على أن يتم تخصيصها لمصانع قائمة لغرض توسعة الانشطة الصناعية.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» انه طبقا لقانون الصناعة، فإن المستثمر الصناعي عليه أن يبني المصنع ويبدأ بالنشاط الصناعي خلال عامين من صدور الموافقة على تخصيص الارض، لافتين إلى أن هناك من يضارب بالاراضي الصناعية، حيث يحصل عليها من الحكومة بأسعار زهيدة ثم يتم بيعها بملايين الدنانير في الوقت الذي تعاني فيه المصانع الجدية والقائمة منذ سنوات طويلة من ندرة الأراضي لإقامة التوسعات اللازمة.

وقدرت المصادر عدد الأراضي المسحوبة خلال الفترة الماضية بحوالي 200 ارض غير مستغلة، وقد تم تخصيص جزء كبير منها لمصانع قائمة.